

العدالة لتبريد الكوكب

ربما ينتهي الكساد العالمي الحالي بأن يكون نعمة للعالم ولكنها متخفية خلف قناع. حيث إن انخفاض النمو يعني انخفاضاً في الضغط على البيئة، والحاجة الواضحة إلى التقليل من الانبعاثات. فالأزمة تطرح فرصة ذهبية للعدالة الاجتماعية والبيئية. إن التعامل الأكثر إنصافاً هو وحده الذي سيقود إلى استدامة وكفاءة إنقاذ لمكافحة الفقر العالمي، وإعادة تأهيل البيئة، وتحقيق الاستقرار للمناخ أمر إلزامي في هذا. ولكن لن يكون من الممكن، وإلى أن يغير الأغنياء من طريقة إنتاجهم واستهلاكهم، وتعلم العيش في إطار حدود مستدامة. وفي الوقت نفسه ينبغي على الدول النامية أن تتجنب مساراً اتخذته الدول الصناعية، وأن يتحولوا إلى الإنتاج النظيف والاستهلاك على النحو الصحيح.

إيساجاني سيرانو

الراصد الاجتماعي الفلبيني
PRRM/Social Watch Philippines
Isagani R. Serrano

وصل بالفعل إلى 315 جزيئاً. وعندما أطلق عالم وكالة ناسا للفضاء "جيمس هانسن" James Hansen أول إنذار حول التغير المناخي في أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم، وضع حد الـ 350 جزيئاً كأعلى مستوى يمكن تحمله "إذا رغبت البشرية في المحافظة على الكوكب شبيهاً بما كان عليه، عندما تطورت عليه الحضارة، وتكيفت عليه الحياة على الأرض"⁽⁵⁾.

ولكننا نتجاوز اليوم هذه المرحلة. فالنسبة اليوم تصل إلى 380 جزيئاً ثاني أكسيد الكربون في الجو، ويقال إنها تزداد بمقدار جزيئين في المليون كل عام. والحقيقة أنه لا يوجد بعد اتفاق حول مستوى الأمان. فالبعض يقول 450 جزيئاً في المليون، وآخرون يقولون إنها ينبغي أن تكون أقل بكثير. وفي مؤتمر بوزنان للاحزاب Poznan Conference of the Parties في كانون الأول/ديسمبر 2008، حاول نائب الرئيس السابق آل غور، دون توفيق، أن يصل إلى اتفاق حول حد الـ 350. وقد ذكر "راجندرا باشوري" Rajendra Pachauri رئيس اللجنة الحكومية للتغير المناخي أنه بدون إصلاحات أساسية، بحلول عام 2012 قد نجد النظام المناخي يفلت من إطار السيطرة، وأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية يجب أن تبدأ في الانحدار بحلول عام 2050⁽⁶⁾.

(5) Hansen, J. Testimony to the US Congress, 23 June 1988.

(6) McKibben, B. "Think Again: Climate

تبين بعد ذلك بقليل أن هذا البيان يعتريه سوء تقدير لمدى الانحدار في البحر الجليدي، وأنه من المتوقع أن يفقد المحيط المتجمد بحر الجليدي الصيفي، في وقت أقرب من ذلك⁽⁴⁾. من الواضح أن شيئاً ما يجب أن يكون هنا، قبل تجاوز العتبة. حيث يكون التغير المناخي مشكلة غير قابلة للحل. ولكن لن يمهّد أي من الجانبين الطريق. فلا البلدان الغنية ستفعل ذلك، لأنها تعتقد أنها وقعت تحت ضغط تلبية أهداف صعبة وملحة، قبل أن تفعل البلدان الفقيرة أي شيء. ولا البلدان الفقيرة أيضاً لاعتقادها بأنها مطالبة بالالتزام بالأهداف نفسها مثل البلدان الغنية، قبل أن تواتيها الفرصة للإمساك بها.

هل انتهت اللعبة؟

في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبعد أن بدأنا في حرق الوقود الحفري، وبنينا ما لدينا اليوم من مجتمع صناعي كان تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو 280 جزيئاً في المليون. وبحلول خمسينيات القرن العشرين

(3) IPCC. "Climate Change 2007: Synthesis Report". Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Geneva: International Panel on Climate Change.

(4) Lovett, R. "Arctic Ice Melting Much Faster Than Predicted". National Geographic News, 1 May 2007. Available at: <news.nationalgeographic.com/news/2007070501-05/arctic-ice.html>.

أصبحت البصمة الإنسانية على التغير المناخي أكثر وضوحاً. فكيف نحل ما قد أصبح بالفعل أمراً واقعاً، وتجنب الكارثة؟ هذا ما تدور حوله اتفاقية إطار العمل حول التغير المناخي للأمم المتحدة (UNFCCC)⁽¹⁾، وبروتوكول ومعاهدات كيوتو⁽²⁾ Kyoto Protocol المشتقة منها. ولكن وبالرغم من الحاجة إلى القيام بتحرك، فإن الخلاف بين البلدان المتقدمة والنامية، يتواصل مع عدم وجود أي إشارة لنهايته. في الوقت نفسه، نجد أنه حتى أفضل العلماء يقللون من تقديرهم لسرعة التغير المناخي. ففي الوقت الذي أشار فيه تقرير التقييم الرابع للجنة ما بين الحكومات حول التغير المناخي (IPCC)، مثلاً، إلى أن المحيط المتجمد سيحتفظ ببعض النوبات الجليدية السنوية حتى عام 2050 تقريباً⁽³⁾،

(1) United Nations. United Nations Framework Convention on Climate Change. 1992. Entered into force 1994. Available at: <unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>.

(2) United Nations. "Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change". 1998. Available at: <unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>.

ولكن لجنة الحكومات للتغير المناخي تتجنب التعليمات، وتقيد نفسها بعرض حقيية من السيناريوات لصناع السياسات. ومنذ عام 1990 وضعت اللجنة ما يصل الى 40 سيناريو، تقوم على أربعة خطوط رئيسية. وتصنف هذه السيناريوات وفقاً لما إذا كان المستقبل سيركز على التنمية الاقتصادية (أشير إليه بالسيناريو أ) أو التنمية البيئية (سيناريو ب) وما إذا كان موجهاً على المستوى العالمي (رقم 1) أو الإقليمي (رقم 2). إذن، (أ 1) هو السيناريو الاقتصادي العالمي، و(أ 2) الاقتصادي الإقليمي، و(ب 1) البيئي العالمي، و(ب 2) البيئي الإقليمي. وقد تم تقسيم سيناريو (أ 1) الى ثلاثة سيناريوات مختلفة: وقود حفري مكثف (أ 1 ح)، والتوازن بين الوقود الحفري وغير الحفري (أ 1 ب). والانتقال الى الوقود غير الحفري (أ 1 غ). أما سيناريو الأعمال المعتادة (أ ك م) الذي يفترض عدم القيام بأي شيء حيال تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، بالطبع خارج النقاش.

في الوقت نفسه تزداد الإشارات التي تفيد بأن السيناريو الأسوأ قد يحدث مكرراً عما هو متخيل. فالأحداث العنيفة مثل العواصف، والفيضانات، والجفاف، لها آثار مدمرة على الموارد المائية، والأمن الغذائي، والزراعة، والنظم البيئية، والتنوع الحيوي، والصحة الإنسانية. وقد شهد شهر آب/أغسطس عام 2003 موجة حارة في أوبورا قتلت ما يقرب من 15 ألف نسمة في فرنسا، و35 ألفاً آخرين في تسع بلدان أوروبية أخرى. وقد اندلعت مؤخراً حرائق هائلة في غابات كاليفورنيا وأستراليا، الى جانب فيضانات غير مسبوقة في أماكن أخرى. ومثل هذه الأحداث كانت متوقعة، ومحسوبة في جميع تقديرات لجنة الحكومات حول التغير المناخي. ولكنها تحدث الآن في كل مكان وبصورة شائعة وبأقل توقعات. وقد تسببت موجات الجفاف في بلدان رئيسية منتجة للغذاء في انحدار من 20-40% في إنتاج الغذاء عام 2009. كما أن أمراضاً كانت قد شهدت تقدماً، مثل الدرن/السل، والملاريا، والحمى الصفراء،

Change". Foreign Policy, January/ = February 2009. Available at <www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=4585>.

قد عادت بقوة في أماكن كثيرة. وقد تفاقمت ظاهرة إزالة الغابات المسؤولة عن نحو 17% من انبعاثات الغازات الدفيئة، بسبب زيادة الطلب على الوقود الحيوي. فقد فقدت غابات أساسية بمعدل 6 ملايين هكتار في السنة بين عامي 2000 و2005، وانحدر التنوع الحيوي بصورة ثابتة مع زوال هذه الغابات.

العدالة في المناخ

إن عالماً أكثر مساواة وتكافؤاً لكفيل بتوفير فرصة أفضل للبقاء، والتكيف مع التغير المناخي. ووضع حدود للنمو (بغض النظر عما إذا كانت الحدود المرهوبة قد تم تجاوزها أم لا) وإرساء المساواة بين الأمم والمجتمعات ودخلها، وبين المرأة والرجل، والأجيال الحالية والمستقبلية، ينبغي أن يصنع عالم أكثر مرونة.

ينبثق مبدأ العدالة المناخية مباشرة عن اتفاقية إطار العمل للتغير المناخي للأمم المتحدة، والتي تحدد المادة 3-1 منها، أن الدول ينبغي أن تعمل "على أساس المساواة ووفق مسؤولياتها المشتركة والمختلفة وقدراتها المختلفة". ويكمل هذا المبدأ مبدئين آخرين في إعلان ريو حول البيئة والتنمية، في الأجنحة 21 التي نتجت عن قمة الأرض في عام 1992 "الاحتياط والملوثون يدفعون". يقول المبدأ الأول إن لم تكن متأكداً من منفعة وعواقب ما ستقوم به، فلا تفعله. والثاني واضح في حد ذاته. وقد ذكرت العدالة المناخية صراحة أو ضمناً في كثير من إعلانات الأمم المتحدة واتفاقياتها الأخرى.

وبالرغم من أن التغير المناخي لا يرحم أحداً، غنياً كان أو فقيراً، فإن له تأثيراً أكبر على الفقراء، بالرغم من أنهم أكثر براءة، إذا نظرنا الى المسؤولية عن حدوثه. فالبلدان النامية أو المسماة بالبلدان غير الأعضاء في الملحق 1^(x)، كانت إسهاماتها أقل بكثير في

(x) هذا هو الاصطلاح المستخدم للبلدان الصناعية الاربعة والعشرين التي انضمت في عام 1992 إلى عضوية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبلدان الأربعة عشر التي كانت في ذلك الوقت تمر بمرحلة انتقالية للتحول من الاقتصاديات الحاصفة للتنظيم المركزي إلى اقتصاد السوق، بما يشمل بلدان الكتلة الشرقية سابقاً. كما يندرج الاتحاد الأوروبي ضمن هذه المجموعة. وأعقب ذلك انضمام عديد من البلدان، بحيث أصبح عدد البلدان

انبعاثات الغازات الدفيئة، مقارنة بالبلدان المتقدمة أو المسماة ببلدان الملحق 1، ولكن قدر لها أن تكون أثر معاناة. أما البلدان الأقل تنمية، والتي ساهمت بأقل قدر من التلوث، فسوف تكون الأكثر معاناة. وكثير من الدول النامية على الجزر الصغيرة، قد تختفي تماماً يوماً ما من على الخريطة.

والتشارك في الجهود من أجل تحقيق الاستقرار في تركيزات الغازات الدفيئة في الجو، وفق ما قد تقررر سيناريوهات استقرار الانبعاثات 350-، 450، 550، 650 جزيئاً في المليون- فإنه يجب أن يقوم على نصيب متباين في المسؤوليات عما حدث، وما زال يحدث، وأيضاً على أساس المستويات المختلفة من التنمية. فبلدان وشعوب العالم يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات: مستهلكون مكثفون أصحاب النسب العالية من الانبعاثات؛ والمستهلكين المنخفضون، أو أصحاب النسب المختلفة من الانبعاثات، والمحافظون أو من يعيشون في حدود يمكن استدامتها. ويتفق هذا التصنيف على التوالي مع (أ) البلدان الصناعية؛ جميع أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، و(ب) البلدان الأقل تنمية، بما يشمل معظم بلدان القارة الإفريقية، (ج) البلدان النامية المتقدمة، مثل البرازيل والصين والهند، وبعض دول شرق وجنوب شرق آسيا.

في كل دولة، غنية أو فقيرة، سيكون هناك بعض ممن لا يتناسبون مع هذه الفئات: فلبيني ثري مثلاً، لديه نمط حياة مشابه لقرينه الأمريكي. ومن ثم القدر نفسه من مستوى انبعاث ثاني أكسيد الكربون. والستمائة مليون أو ما يقارب من غير الفقراء، أو الطبقة المتوسطة والأغنياء من الصينيين والهنود، سيكونون خليطاً من المحافظين والمستهلكين بنسب مرتفعة. والمستبعدون من المستهلكين بنسب منخفضة، أو أصحاب النسب المنخفضة

في هذه المجموعة 41 (بما فيها الاتحاد الأوروبي). البلدان غير الأعضاء في الملحق 1: وتكون عادة بلدانا نامية تولت التصديق على الاتفاقية. لمزيد من المعلومات، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، 18-7 ديسمبر 2009:

<http://ar.cop15.dk/about+cop15/information+for/researchers/show+a+rticle?articleid=260> (المترجم)

الى هذا المستوى، ونجحت البلدان الفقيرة حدة وعمقا من مستوياته السابقة في 1990، وأن تدعم البلدان النامية بأموال "لينة" وتكنولوجيا نظيفة. إن تخفيض الانبعاث المطلوب، يعد تخفيضاً ضخماً، أي كان السيناريو المتفق عليه لتحقيق الاستقرار في مستوى الانبعاثات. وسوف يتراوح هذا التخفيض بين 25-50% أو أكثر بين عامي 2020 و2050. ويغطي التخفيض أنواع الغازات الستة الواردة في بروتوكول كيوتو، وهي: ثاني أكسيد الكربون، والميثان (CH4)، وأكسيد النيتروز (N2O)، والميدروفلوروكربون (HFC)، والبيرفلوروكربون (PFC) والميكسفلورايد (SF2). وتتحول الى ما يعادل أطناناً من ثاني أكسيد الكربون (CO2) في قائمة الغازات الدفيئة لكل بلد.

ولا ينبغي للبلدان النامية أن تعتبر حقها في التنمية رخصة لتلويث البيئة. ففي ظل مبدأ العدالة المناخية، يرتبط الحق في التنمية بنمو الاقتصاد، والأهم من ذلك أنه يرتبط بإشباع الحاجات الأساسية التي تؤدي الى مستوى لائق من الأمن وحسن العيش للجميع. ويشير مؤلفو إطار حقوق التنمية الدفيئة Greenhouse Development Rights Framework الى دخل سنوي مقداره 9 آلاف دولار للفرد، كمستوى يمكن لكل الدول أن تتلاقى عنده⁽⁷⁾. وهو ما يعني أن جميع البلدان النامية التي تقع تحت هذا الخط، ينبغي منحها حقوقاً في نقل وتحويل (المساعدات التنموية الرسمية، والتكنولوجيا، إلخ) والسماح لها بزيادة نسب الانبعاث لديها، في سعيها لتحقيق هدفها المتعلق برفع الدخل.

ولكن كم معادل هذا الدخل 9 آلاف، من البصمة الكربونية لكل شخص؟ إنه ما يعادل تقريباً 9 أطنان من ثاني أكسيد الكربون لكل شخص سنوياً. فحتى إذا وافقت البلدان الغنية على تخفيض نسب الانبعاثات لديها

على أن تراكم مستويات الانبعاث التي أدى الى

(8) عدد الأفراد الذي يمكن دعمهم في منطقة ما في إطار حدود الموارد الطبيعية، وبدون تدهور في البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأجيال الحادية والمستقبلية. انظر: www.carryingcapacity.org

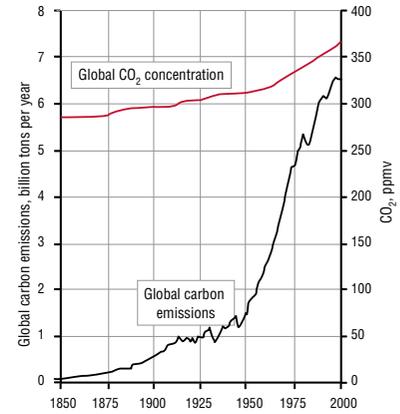
بتخفيض انبعاث غازاتها الدفيئة، بمعدل أكثر حدة وعمقا من مستوياته السابقة في 1990، وأن تدعم البلدان النامية بأموال "لينة" وتكنولوجيا نظيفة. إن تخفيض الانبعاث المطلوب، يعد تخفيضاً ضخماً، أي كان السيناريو المتفق عليه لتحقيق الاستقرار في مستوى الانبعاثات. وسوف يتراوح هذا التخفيض بين 25-50% أو أكثر بين عامي 2020 و2050. ويغطي التخفيض أنواع الغازات الستة الواردة في بروتوكول كيوتو، وهي: ثاني أكسيد الكربون، والميثان (CH4)، وأكسيد النيتروز (N2O)، والميدروفلوروكربون (HFC)، والبيرفلوروكربون (PFC) والميكسفلورايد (SF2). وتتحول الى ما يعادل أطناناً من ثاني أكسيد الكربون (CO2) في قائمة الغازات الدفيئة لكل بلد.

ولا ينبغي للبلدان النامية أن تعتبر حقها في التنمية رخصة لتلويث البيئة. ففي ظل مبدأ العدالة المناخية، يرتبط الحق في التنمية بنمو الاقتصاد، والأهم من ذلك أنه يرتبط بإشباع الحاجات الأساسية التي تؤدي الى مستوى لائق من الأمن وحسن العيش للجميع. ويشير مؤلفو إطار حقوق التنمية الدفيئة Greenhouse Development Rights Framework الى دخل سنوي مقداره 9 آلاف دولار للفرد، كمستوى يمكن لكل الدول أن تتلاقى عنده⁽⁷⁾. وهو ما يعني أن جميع البلدان النامية التي تقع تحت هذا الخط، ينبغي منحها حقوقاً في نقل وتحويل (المساعدات التنموية الرسمية، والتكنولوجيا، إلخ) والسماح لها بزيادة نسب الانبعاث لديها، في سعيها لتحقيق هدفها المتعلق برفع الدخل.

ولكن كم معادل هذا الدخل 9 آلاف، من البصمة الكربونية لكل شخص؟ إنه ما يعادل تقريباً 9 أطنان من ثاني أكسيد الكربون لكل شخص سنوياً. فحتى إذا وافقت البلدان الغنية على تخفيض نسب الانبعاثات لديها

(7) Baer, P., Athanasiou, T., Kartha, S. and Kemp-Benedict, E. The Greenhouse Development Rights Framework: The Right to Development in a Climate Constrained World. 2nd Edition. Berlin: Heinrich Böll Foundation, 2008. Available at: www.ecoequity.org/docs/TheGDRsFramework.pdf

الشكل 1: الانبعاثات العالمية السنوية للكربون من الوقود الحفري، وإنتاج الأسمت 1850-1999 وتركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو، جزئياً لكل مليون 1850-2000



المصدر: "تاتز" P. Tans، الرصد المناخي والمختبر التشخيصي، إدارة المحيطات والاجواء الوطنية، الولايات المتحدة. Climate Monitoring and Diagnostics Laboratory, National Oceanic and Atmospheric Administration, USA.

في الانبعاثات، سيزيدون عن بليونتي نسمة يعانون فقر التغذية والتعليم، والافتقار الى العمل والأصوات والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، ويعيشون في بيئة متدهورة. ومن ثم يجب أن تكون لهم الأولوية في الحق في التنمية، وينبغي أن يكونوا المنتفعين الرئيسيين من تحويل الموارد بين البلدان وداخلها. ولدرك الكارثة، فإن الصففة عادلة وبسيطة: يجب على الأغنياء في البلدان الغنية والفقيرة، أن يتوقفوا عن حصد المزيد بحيث يمكن للفقراء ولنا جميعاً أن نحيا حياة مستدامة.

التخفيض، قلب العدالة

ثمة مقترحات كثيرة مطروحة، تتعلق بمبدأ "النصيب العادل"، مثل حقوق التنمية الخضراء، تقارب مشترك ولكن متباين convergence contraction and 2050 بحلول عام 2050 convergence by 2050، وغيرها. وكلها تدور أساساً حول الاستقرار المناخي. على البلدان ذات الانبعاثات العالية، أن تقوم

التخفيض والتلاقي، يجب أن تسفر عن منع ارتفاع متوسط الحرارة العالمية أكثر من درجتين مئويتين بحلول عام 2020. وهي العتبة التي ننصح باحترامها لئلا، أو دونها الموت. وعام 2020 ليس بعيداً، كما هو واضح.

التكيف أو الاحتضار

إن البلدان الفقيرة لا يمكنها أن تتحمل أعباء انتظار حدوث جهود التخفيض. فقد تحضر قبل أن تحصل على العدالة. وبالمساعدة أو بدونها، يجب أن تجد طرقاً للتكيف مع التغير المناخي قبل فوات الأوان.

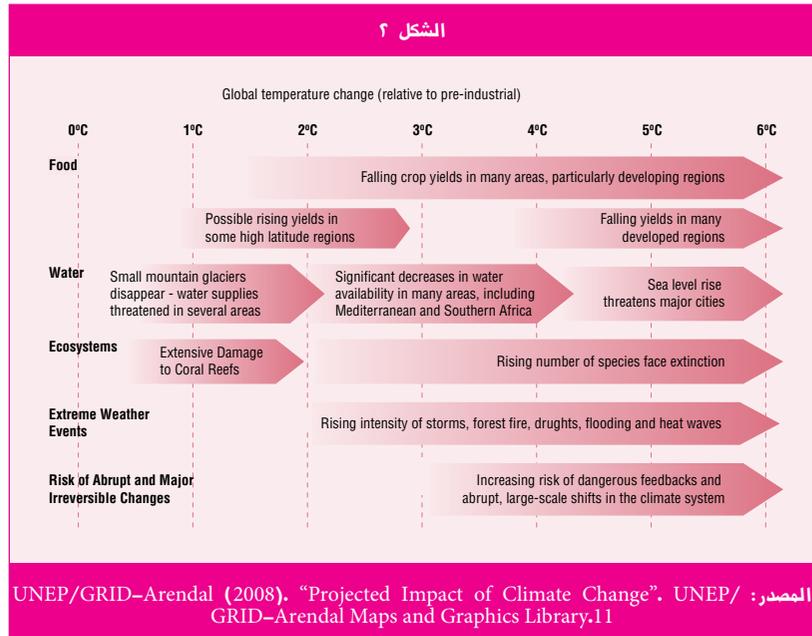
ويشير مفهوم التكيف الوارد في تقرير التقييم الثالث للجنة الحكومات حول التغير المناخي، والمؤصل في العهد الخاص بالهيئة منذ عام 1988، إلى تعديلات في النظم البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية؛ استجابة للمنبهات المناخية الفعلية أو المتوقعة وآثارها⁽¹⁰⁾. فهو يشير إلى تغييرات في العمليات، أو الممارسات، أو في الهياكل البنوية لتخفيف أو وقف الأضرار المحتملة، أو الإفادة من الفرص المرتبطة بتغيرات المناخ. وتتضمن تعديلات لتقليل هشاشة المجتمعات والمناطق أمام التغير المناخي وتبعاته.

مرجع المستخدم حول إطار العمل لسياسات التكيف User's Guidebook on the Adaptation Policy Framework لمرفق البيئة العالمي التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يعرف التكيف بأنه "عملية يتم بمقتضاها تعزيز وتطوير وتنفيذ استراتيجيات، للتخفيف من، والتغلب على، تبعات التغير المناخي بما فيها المتغيرات المناخية"⁽¹¹⁾. ويشمل إطار العمل لسياسات التكيف، سبعة

(9) World Bank. World Development Report 2006: Equity and Development. Washington, DC.

(10) IPCC. "Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability". Contribution of Working Group II to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge: Cambridge University Press.

(11) Available at: <maps.grida.no/go/graphic/projected-impact-of-climate-change>.



من بين كل ستة أعضاء في الأسرة البشرية، داخل مكان صغير نسبياً على هذا العدد الهائل من السكان. ومع ذلك قد يطرح المرء سؤالاً حول ثمن الحقيقة القائلة إن منتجات الصين رخيصة للجميع. وسؤال آخر، لماذا لا تستطيع بكين التحول مرة واحدة إلى إنتاج نظيف وتصنيع سلع أكثر استدامة. فإذا كانت الصين يمكنها إنقاذ الاقتصاد العالمي بما لديها من فائض أموال، لماذا لا تتفقه في تنظيف فوضاها، وتنتقل إلى مسارها الأقل كربوناً في التنمية؟

وانبعاثات الولايات المتحدة التي تمثل ربع إجمالي انبعاثات العالم، تظل مرتفعة جداً. حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً للغاية يكاد لا يذكر منذ 1990. وقد وردت النسبة في تقرير التنمية العالمية 2006: المساواة والتنمية مقدرة بـ19.8 طنًا/للفرد في ذلك العام⁽⁹⁾. وبالرغم من نجاح دول أوروبا واليابان ودول صناعة أخرى، في التخفيض إلا أن جهودهم مازالت أسفل معايير الحد الأدنى للانبعاثات، وفق بروتوكول كيوتو. وعمومًا، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية السنوية لم تتخف منذ 1990. وهو أمر يعني للبعض إشارة على الرخاء، كمؤشر على أن الاقتصاديات مازالت تنمو. ويعني للبعض الآخر نذير سوء، حيث يضعنا بالقرب من المرحلة التي لا يمكن عندها العودة ثانية. ومن ثم فإن جهود

مزيد من التقدم للبلدان النامية، حيث ترتفع المستويات سريعاً. وفي المؤتمر الثالث عشر لأعضاء في بالي، أندونيسيا، في عام 2007، أشير إلى أن أهداف التخفيض الملزم للانبعاثات، ينبغي أن يطبق بالتساوي على الصين والهند. وهذه قضية صعبة وإشكالية، وتتطوي على كثير من التعقيدات الخاصة بـ"التفاوض" على العدالة. ومن الحقيقي أن انبعاثات الصين تتزايد سريعاً بحكم مستويات نموها السريع، واعتمادها على الفحم الملوث. ولكن التركيز الحالي للكربون في الجو كان نتيجة لتراكم من البناء المتواصل على مدى أجيال، وكان للصين أو الهند نصيب قليل في هذا (على الرغم من أن بصمتهما الكربونية ستظهر لاحقاً بسبب نموها السريع حالياً).

فضلاً عن ذلك، فإن متوسط مستوى الانبعاثات لدى الصين مازال أقل بكثير من مثيله في الولايات المتحدة على مستوى نصيب الفرد. فالصين تستخدم مواد خام العالم، ولكنها أيضاً تقبل جبالاً من النفايات التي لا تريد بلدان أخرى الاحتفاظ بها في أراضيها. فهي تعيد تدوير نفايات العالم وتقوم بزراعة مستدامة، واستزراع أشجار بكميات هائلة. والحقيقة، أنه من المحتمل أن تكون الصين أعلى قدرة على التحمل من أي مكان آخر في العالم، فهي ترعى واحداً

بتحقيق عدالة اجتماعية وبيئية؛ كشرط ضروري ولازم لتأمين مسار الاستدامة.

العدالة في نقل الأموال والتكنولوجيا

تشير اتفاقية إطار العمل المعنية بالتغير المناخي، الى أن البلدان الغنية ملزمة بواجب عمل تحويلات الى البلدان النامية. ولكن هذا لا يعني أن نكون متساويين. فإذا تحول الفلاحون الفقراء الى الزراعة العضوية، أو قام الصيادون على مستوى البلديات بإدارة مواردهم الساحلية بطريقة سليمة، فإنهم سيقومون بهذا ليس من أجل أنفسهم فحسب، بل من أجلنا جميعًا. فإذا اهتم بلد فقير بتنوعه الحيوي، فإنه يقوم بخدمة جليلة للبشرية جمعاء. وهذه الجهود تستحق أن تعوض، أو أن يتم مبادلتهما بطريقة ما، مثلًا من خلال فرض ضريبة كربون على الأغنياء، ومساعدات تنموية رسمية موحدة، وإلغاء غير مشروط للديون، وشرط تجارة أكثر إنصافًا، ونقل للتكنولوجيا أو أي أشكال أخرى من الموارد.

إن تمويل الاستقرار المناخي يتطلب أموالاً ضخمة. وقد ذكرت مؤسسة أوكسفام الدولية⁽¹⁵⁾ أن تمويل الاستقرار المناخي في البلدان النامية، سيتكلف على الأقل 50 بليون دولار سنويًا، بالإضافة الى المستوى الحالي من مساعدات التنمية الرسمية، والتي تشمل تمويل الالتزامات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك ففي عرضه لتقرير التقييم الرابع في بالي، ذكر رئيس لجنة الحكومات المعنية بالتغير المناخي "باشوري" أن "تكلفة التخفيض لا تصل الى هذا المبلغ الكبير" حيث تقدر سنويًا بأقل من 1% من إجمال الناتج القومي العالمي. وبما أن البلدان الغنية تتكفل بإنقاذ البنوك الكبرى التي تسببت في الفوضى المالية العالمية الراهنة، فمن المنصف للبلدان النامية أن تطلب كفاية إنقاذ مساوية

والغابات، وإدارة توزيع المياه، وإدارة النفايات البيئية، هي مسارات التكيف التي يمكن أن تساعد في تبريد الكوكب. كما أن ضمان الأمن الغذائي يستدعي تغييرًا راديكاليًا في الطريقة التي يتم بها هذا الإطار. وهي رؤية لاقت مناصرة دائمة من حركات الفلاحين على مستوى العالم. وقد نال هذا دفعة دافعة قوية من التقييم الدولي للمعرفة الزراعية، والعلوم والتكنولوجيا للتنمية (IAASTD) في مؤتمر عقد في نيسان/أبريل 2008 في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. وقد أقرت هذه المنظمة بالعيوب التي تعترى تكنولوجيا الثورة الخضراء، واعترفت بالدور الحرج للمعرفة الأصلية والزراعة المستدامة، في تحقيق الأمن الغذائي. وقد أصدرت المنظمة تقريرًا يشير الى أن الزراعة الحديثة ستضطر الى التغير بصورة راديكالية، من نموذج الشركات المهيمن، إذا أراد العالم أن يتجنب الانكسار الاجتماعي والانهييار البيئي⁽¹³⁾.

وينتقد التقرير أيضًا عارضته أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة التعديل الوراثي، وتحويل أراضي الزراعة الى حقول لإنتاج الوقود الحيوي. وقد ذكر أن ما يسمى بالتعديل الوراثي، لم يكن الطريقة المناسبة لتغذية فقراء العالم. وأن تزايد حقول الوقود الحيوي، لتغذية السيارات، على الأراضي التي يفترض أن تستزرع لإطعام الناس، سوف يزيد بلا شك الطين بلة، في ما يتعلق بالجوع على مستوى العالم، وبوضع الأمن الإنساني الذي أصبح بالفعل شديد الهشاشة⁽¹⁴⁾.

وبالرغم من ظهور التكيف كمسألة سياسية رئيسية في المفاوضات حول التغير المناخي، فلم تحظ القضية حتى الآن بتناول أو مواجهة قوية في التخطيط لتطوير السياسات على جميع الأصعدة. وبناء قدرة تكيفية، أو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يختلف تمامًا عن نمو الاقتصاد، والعمل على التنمية كالمعتاد. فالأمر يتعلق

عناصر: تحديد مجال المشروع، وتقييم الهشاشة الحالية، ووصف وتعيين المخاطر المستقبلية، وتطوير استراتيجية تكيف، ومواصلة عملية التكيف، وإشراك الأطراف المعنية، وتعزيز القدرة التكيفية. وتعتمد القرارات الخاصة بكيفية استخدام هذا الإطار، على العمل السابق للدولة، وحاجاتها وأهدافها ومواردها⁽¹²⁾.

وفقًا للميثة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي IPCC تشمل المتطلبات التي يجب تلبيتها لبلد ما كي يكون ذا قدرة تكيفية عالية: اقتصاد مستقر ورخاء، ودرجة عالية من التكنولوجيا على جميع المستويات، وأدوار ومسؤوليات بعيدة عن النمط الخطي لتطبيق استراتيجيات التكيف، ونظم للبحث وتداول المعلومات حول التغير المناخي والتكيف على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وتوزيع متكافئ للموارد. وهذا في الأساس باستبعاد البلدان غير الأعضاء في الملحق 1.

وقد تم التعامل مع الاهتمام والقلق المتزايد حول التكيف عبر قرارات من قبل هيئة مؤتمر الأطراف (COP). وقد حددت اتفاقات مراكش التي خرج بها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة أدوات وآليات لتدعيم التكيف، تشمل: خلق ثلاثة صناديق دعم جديدة: أ) الصندوق الخاص بالتغير المناخي، تحت مظلة اتفاقية إطار العمل للتغير المناخي للأمم المتحدة UNFCCC لتدعيم "تطبيق أنشطة التكيف، حيث تتوافر المعلومات الوافية". ب) صندوق البلدان الأقل تنمية، المكرس لإعداد وتطبيق برامج عمل التكيف الوطنية (NAPAs) و"سيتعامل مع أنشطة أولوية تواجه الحاجات والقضايا الملحة والمباشرة، للبلدان الأقل تنمية، في ما يتعلق بالتكيف مع آثار التغير المناخي الضارة". ج) صندوق التكيف، وقد تأسس تحت بروتوكول كيوتو. ويتلقى المشورة من المرفق البيئي العالمي في عملياته.

وتعتبر الزراعات والمصايد المستدامة،

(15) Oxfam International. "Adapting to Climate Change: What's Needed in Poor Countries and Who Should Pay". Oxfam Briefing Paper 104, May 2007. Available from:

<www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/adapting%20to%20climate%20change.pdf>.

(13) IAASTD. Agriculture at the Crossroads: Global Report. Washington, DC: Island Press. 2008.

(14) Vidal, J. "Change in Farming Can Feed World—Report". The Guardian, 16 April 2008.

(12) Dougherty, B. and Spanger-Siegfried, E. User's Guidebook on the Adaptation Policy Framework. Boston: Stockholm Environment Institute US and United Nations Development Programme (UNDP), 2005.

لمكافحة الفقر العالمي، وإعادة تأهيل البيئة واستقرار نظامها المناخي. وبالرغم من أن أطراف الملحق 1 يتفقون على أن التغير المناخي يمثل التهديد الأكثر خطورة للتنمية المستدامة، فإن أعمالهم حتى يومنا هذا، وببساطة، جاءت مخيبة للآمال. فالقرارات التي اهتمت حقيقة بمكافحة الفقر، ومواجهة البؤس العالمي التي تأخذ وقتاً طويلاً جداً، غالباً ما تنتهي بعدم الكفاية، أو حتى بتحويلات صافية سلبية ملحقة بتوابع ثقيلة، فضلاً عن ذلك، فإن الأغنياء أنفسهم يجب أن يبدأوا في تغيير جاد وجذري للطريقة التي يرون فيها العالم، وكيفية إنتاجهم واستهلاكهم. بمعنى آخر، يجب أن يقلعوا عن نمط حياتهم غير المستدام.

الكبح ببرد الأرض

ما السيناريو الذي يمكنه أن يبرّد كوكبنا كالأرض، تزداد درجة حرارته، فينقذنا من كارثة سيناريو: 350 جزيئاً كربوناً، أم 450؟ أيّاً كانت الإجابة، ينبغي لحجم العمل أن يكون هو نفسه في الحالتين: يجب أن نكبح جماحنا. وإذا توخينا الحزم والحسم، فإن السيناريوات ليست تتبؤات. إنها تمثل مجالاً من الإمكانيات التي يمكن أن تقود إلى بدائل مختلفة للمستقبل. وبما أن المستقبل في طبيعته غير قابل للتنبؤ، فإنه لا يوجد يقين حول ما سوف يعود علينا من قيامنا بسيناريوات كثيرة. ومع ذلك فإن السيناريوات مفيدة، لأنها تمثل أحد أسباب عدم إمكانية التنبؤ وعدم اليقين، وهو القيام بعمل إنساني أو إمكانية القيام به لتغيير مسار الأحداث. والمستقبل يتشكل

بواسطة ما نعتقد أنه سوف يكون، وبواسطة ما نقوم به كي نجعله يحدث فعلاً. والغريب في الأمر، أن الكساد العالمي الحالي قد يتحول إلى نعمة مَقْنَعَة. وربما كلما تعمقت خسائره، وطالت، كلما كانت أفضل بالنسبة لنا جميعاً. فنمو أقل يعني انبعاثات أقل، وضغوطاً أقل على البيئة. والإنتاج النظيف والتخفيض العالمي لاستهلاك الفرد، يعني بصمة كربونية أقل، وربما حياة أكثر صحة. وربما ستحدث كل هذه الأشياء بغض النظر عما ستأتي به المفاوضات المناخية في كوبنهاجن وما بعدها. فهل لدينا وقت لإنقاذ أنفسنا؟ قد تكون الإجابة: نعم، ولا. ولكن في كل الحالات، لبيتنا لا نجيب بأن جيلنا لم يفعل ما يكفي من أجل العدالة.